

## قانون رقم ١٣٣ لسنة ٢٠٠٠

برسيط موازنة الهيئة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي  
بمحافظة المنيا

للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠

بإسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :  
**(المادة الأولى)**

قدر جملة موازنة الهيئة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بمحافظة المنيا  
للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ٢٠٠٠٢٠٠٤ جنيه (فقط وقده أربعون مليونا وألفا  
جنيه).

**(المادة الثانية)**

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ٣٠٤٠٠٠٠  
جنيه (فقط وقده ثلاثون مليونا وأربعمائة ألف جنيه) موزعة كالتالي :  
- أجور بمبلغ ١٩٠٠٠٠٠ جنيه .  
- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ١١٤٠٠٠٠ جنيه .

**(المادة الثالثة)**

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ٢٢٢٣٧  
جنيه (فقط وقده اثنان وعشرون مليونا ومائتان وسبعة وثلاثون ألف جنيه)

**(المادة الرابعة)**

قدر عجز العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ٨١٦٣٠٠  
جنيه (فقط وقده ثمانية ملايين ومائة وثلاثة وستون ألف جنيه) .

**(المادة الخامسة)**

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ٩٦٠٢٠٠  
(فقط وقده تسعه ملايين وستمائة واثنان ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدمات استثمارية بمبلغ ١٢٠٠٠ جنية .

- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٨٤٠٢٠٠ جنية .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ٩٦٠٢٠٠ جنيه (فقط وقده تسعه ملايين وستمائة وأثنان ألف جنيه) موزعة كالتالى :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٨٤٠٢٠٠ جنيه منها مبلغ ٨٣٥٥٠٠ جنيه مساهمة من الخزانة العامة لتمويل التحويلات الرأسمالية .

- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ١٢٠٠٠ جنية كلها قروض من بنك الاستثمار القومى .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصرى أو غيره من البنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٠ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في غرة ربى الأول سنة ١٤٢١ هـ .

(الموافق ٤ يونيو سنة ٢٠٠٠ م) .

حسني هبارك

موجز لبيان المدفوعات الصافية التي يصرفها المخفر العاشر في بيروت

لسنة المالية ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥

بيان	٢٠٠٥ / ٦٩٩	٢٠٠٥ / ٣٠٠	بيان	٢٠٠٥ / ٦٩٩
الاستهلاك التجاري:			الاستهلاك التجاري:	
الأجراء ..... ١٩	الأجراء ..... ١٩	إيرادات أخرى ..... ٣٠٠	إيرادات أخرى ..... ٣٠٠	
النفقات التجارية والعمولات التجارية ..... ١٩٠	النفقات التجارية والعمولات التجارية ..... ١٩٠	جداول الإيرادات التجارية ..... ٣٤٠	جداول الإيرادات التجارية ..... ٣٤٠	
الإيجار ..... ٣٠٠	الإيجار ..... ٣٠٠	جملة الاستخدامات التجارية ..... ٣٠٣	جملة الاستخدامات التجارية ..... ٣٠٣	
الإيجار ..... ٣٠٣	الإيجار ..... ٣٠٣	مجلة الموارنة ..... ٣٠٣	مجلة الموارنة ..... ٣٠٣	
إيرادات أصلية ..... ٣٠٣	إيرادات أصلية ..... ٣٠٣	إيرادات إستهلاكية ..... ١١٥	إيرادات إستهلاكية ..... ١١٥	
رسائدة من الميزانية العامة ..... ٣٠٣	رسائدة من الميزانية العامة ..... ٣٠٣	إيرادات رأسمالية ..... ٨٢٧	إيرادات رأسمالية ..... ٨٢٧	
(٣٠٣) ..... ٣٠٣	(٣٠٣) ..... ٣٠٣	(٣٠٣) ..... ٣٠٣	(٣٠٣) ..... ٣٠٣	
إيجار إداري ..... ٣٠٣	إيجار إداري ..... ٣٠٣	إيجار إداري ..... ٣٠٣	إيجار إداري ..... ٣٠٣	
إجمالي الموارنة ..... ٣٠٣	إجمالي الموارنة ..... ٣٠٣	إجمالي إستهلاكية ..... ٦٦٣	إجمالي إستهلاكية ..... ٦٦٣	
إجمالي إيرادات الرأسمالية ..... ٦٦٣	إجمالي إيرادات الرأسمالية ..... ٦٦٣	إجمالي إيرادات الرأسمالية ..... ٦٦٣	إجمالي إيرادات الرأسمالية ..... ٦٦٣	
إجمالي رأس المال ..... ٦٦٣	إجمالي رأس المال ..... ٦٦٣	إجمالي إيرادات الرأسمالية ..... ٦٦٣	إجمالي إيرادات الرأسمالية ..... ٦٦٣	